الدية يعني ان قاتل العمد والعمد ان لا يرث من المقتول شيئا
لا من المال ولا من الدية ان عفى عنه وان ابى بقية
ترك عند القتل كري الوالد ولو مجروحا فمستقلا فالصغير
في باقي المقاتل لا بقيد العمد والخطأ اذ مع الشبهة للعمد ان
ذكر عمدا ان اباه من الاربعة مبالغة ابعد في القاتل
لا بقيد العمد وان وما قاتل الخطأ خير ث من المال الذي
لورثه ولا يرث من الدية ويرث قاتل العمد والخطأ الولا
كما قال صاحب التلقين ثانية ويرثان معا الولد سعاة
ان من قتل شخصا عمدا عتيقه والقاتل وارث الشخص
المذكور فانه يرث ماله من الولاء سواء قتله عمدا او خطأ
وطبي معناه ان المعتق بالكسر اذا قتل عتيقه عمدا
يرثه بل حكم حكم من قتل مورثه عمدا وولا يخالفني
دين مسلم مع مورثه وغيره من الموانع الكفر فلا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الا ان يكون الكافر عبدا المسلم
فانه يرث ماله بالملك لا بالارث وكذلك عبد الكافر اذا اسلم
ومات قبل ان يباع عليه فانه يرث ماله صرح به
المنتقى قال الجوهري المرتد لا يرث ولا يورث بل ماله
في بيت المسلمين هذا حكمه اذا مات او قتل على ردته ولا
تدخل في قولهم او غيره المرتد بقسميه لو اسر المسلمون الكفار
او البهود به واظهر الاسلام فانه يقتل من غير استتابة
ويرثه ورثته المسلمين كما مر في باب الردة وكذا
لو نصراني وسواها ملة يعني ان اختلاف الدين بين
اليهود والنصارى يمنع التوارث بينهما وملة اهما
من الكفر ملة فيمنع التوارث بين من عداهما من
المجوس وعباد الشمس وغيرذلك وحكم بين الكفار

حكم

حكم المسلمين ان لم يأب بعض الا ان يسلم بعضهم حكم ذلك
ان لم يكونوا كتابيين والا فحكمهم حكم يعني ان الكفار اذا
تراضوا الينا وردضوا كلهم بحكمنا فانا نحكم بينهم
بحكم الاسلام الا ان يمتنع بعضهم عن حكمنا والا فلا
نعرض لهم الا ان يسلم بعض ورثته من مات كافرا
ويقيم البعض الآخر على كفره وترافعوا الينا فانا نحكم
بينهم بحكم المسلمين لاخل من اسلم منهم ولا غيره
بامتناع الكافر منهم هذا ان لم يكونوا كتابيين فغاننا
نحكم بينهم بحكم موارثهم اي بحكم المال بتنهم على
حكم موارث اهل الكتاب بان نسأل اساقفتهم
عمن يرث عندهم ومن لا يرث وعن مقدار ما يرث
ونحكم بينهم بذلك الا ان يرضى الكتابيون بحكمنا وامالو
اسلم جميعهم قبل القسم وابوا من حكم الاسلام
فذكر الرجراجي في هذا قولين والراجح منهما انهم ان كانوا
من اهل الكتاب نحكم بينهم بحكم اهل الكتاب والا
فبحكمنا وبما قررنا علم ان الاستثناء من مفهوم الشرط
وقوله ان لم يكونوا كتابيين يخرج من قوله الا ان
يسلم بعضهم ولا من حمل تاخير موته كراي ومن
موانع الارث حمل المستقر والمستحر في الموت كما اذا
مات قوم من الاقارب بهدم سفر او تحت هدم وما
اشبه ذلك فانا نقرر في كل واحد انه لم يخلف صاحبه
وانما خلف الحي منهم ورثته فلو مات احد زوجته
وثلاث بنين له منها تحت هدم وجهل موت السابق
منهم وترك الاب زوجته اخرى وترك الزوجة ابنا لها
من غير زوجها الميت فللزوجة الربع وما بقي للعصب